مؤشر مدركات الفساد: 2020

منظمة الشفافية الدولية هي حركة عالمية ذات رؤية واحدة تتمثل في عالم تكون فيه الحكومة، والشركات، والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس خالية من الفساد. وبوجود أكثر من 100 فرع للمنظمة في جميع أنحاء العالم وسكرتارية دولية في برلين، فإننا نقود عملية مكافحة الفساد من أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

#cpi2020

www.transparency.org/cpi

لقد بُذلت كل الجهود للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير، ويُعتقد أن جميع المعلومات كانت صحيحة حتى كانون الثاني/يناير 2021، إلاّ إنه لا يمكن لمنظمة الشفافية الدولية أن تقبل المسؤولية عن تبعات استخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى أو في سياقات أخرى.

ISBN: 978-3-96076-157-0

2021 منظمة الشفافية الدولية ما لم يرد خلاف ذلك، فإن هذا العمل مرخص بموجب CC BY-ND 4.0 DE يسمح بالاقتباس. يرجى التواصل مع منظمة الشفافية الدولية على العنوان الإلكتروني الآتي copyright@transparency.org لطلب المشتقات.

مؤشر مدركات الفساد 2020

جدول المحتويات

2-3
الخريطة والنتائج

4-5
الملخص التنفيذي
التوصيات

6-7
أبرز الملامح العالمية

8-10
كوفيد-19 والفساد
الإنفاق على الصحة
التراجع الديمقراطي

11
أبرز الملامح الإقليمية

12-13
الأمريكيتان
بيرو
هندوراس

14-15
آسيا والمحيط الهادئ
فانواتو
ميانمار

16-17
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
صربيا
بيلاروسيا

18-19
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لبنان
المغرب

20-21
أفريقيا جنوب الصحراء
ملاوي
زامبيا

22-23
أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي
مالطا
بولندا

24
المنهجية

25
الحواشي

180 دولة
180 درجة

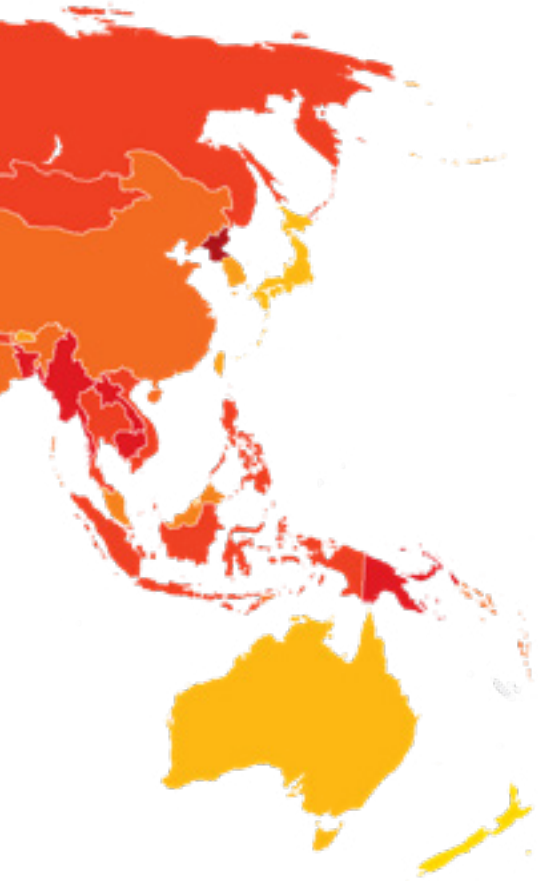

كيف كان أداء دولتك؟

المستويات المدركة لفساد القطاع العام في 180 دولة/إقليماً في العالم

الدرجة

الأكثر فساداً — الأكثر نزاهة

90-100 | 80-89 | 70-79 | 60-69 | 50-59 | 40-49 | 30-39 | 20-29 | 10-19 | 0-9

لا توجد بيانات

الدرجة	الدولة/الإقليم	المرتبة
88	الدنمارك	1
88	نيوزيلندا	1
85	فنلندا	3
85	سنغافورة	3
85	السويد	3
85	سويسرا	3
84	النرويج	7
82	هولندا	8
80	ألمانيا	9
80	لوكسمبورغ	9
77	أستراليا	11
77	كندا	11
77	هونغ كونغ	11
77	المملكة المتحدة	11
76	النمسا	15
76	بلجيكا	15
75	إستونيا	17
75	آيسلندا	17
74	اليابان	19
72	آيرلندا	20
71	الإمارات العربية المتحدة	21
71	أوروغواي	21
69	فرنسا	23
68	بوتان	24
67	تشيلي	25
67	الولايات المتحدة الأميركية	25
66	سيشيل	27
65	تايوان	28
64	بربادوس	29
63	جزر البهاما	30
63	قطر	30
62	إسبانيا	32
61	كوريا الجنوبية	33
61	البرتغال	33
60	بوتسوانا	35
60	بروناي دار السلام	35
60	إسرائيل	35
60	ليتوانيا	35
60	سلوفينيا	35
59	سانت فنسنت وجزر غرينادين	40
58	كابو فيردي	41
57	كوستا ريكا	42
57	قبرص	42
57	لاتفيا	42
56	جورجيا	45
56	بولندا	45
56	سانت لوسيا	45
55	دومينيكا	48
54	التشيك	49
54	عمان	49
54	رواندا	49
53	غرينادا	52
53	إيطاليا	52
53	مالطا	52
53	موريشيوس	52
53	المملكة العربية السعودية	52
51	ماليزيا	57
51	ناميبيا	57
50	اليونان	59
49	أرمينيا	60
49	الأردن	60
49	سلوفاكيا	60
47	بيلاروسيا	63
47	كرواتيا	63
47	كوبا	63
47	ساوتومي وبرينسيبي	63
45	الجبل الأسود	67
45	السنغال	67
44	بلغاريا	69
44	هنغاريا	69
44	جامايكا	69
44	رومانيا	69
44	جنوب أفريقيا	69
44	تونس	69
43	غانا	75
43	المالديف	75
43	فانواتو	75
42	الأرجنتين	78
42	البحرين	78
42	الصين	78
42	الكويت	78
42	جزر سليمان	78
41	بنين	83
41	غويانا	83
41	ليسوتو	83
40	بوركينا فاسو	86
40	الهند	86
40	المغرب	86
40	تيمور ليشتي	86
40	ترينيداد وتوباغو	86
40	تركيا	86
39	كولومبيا	92

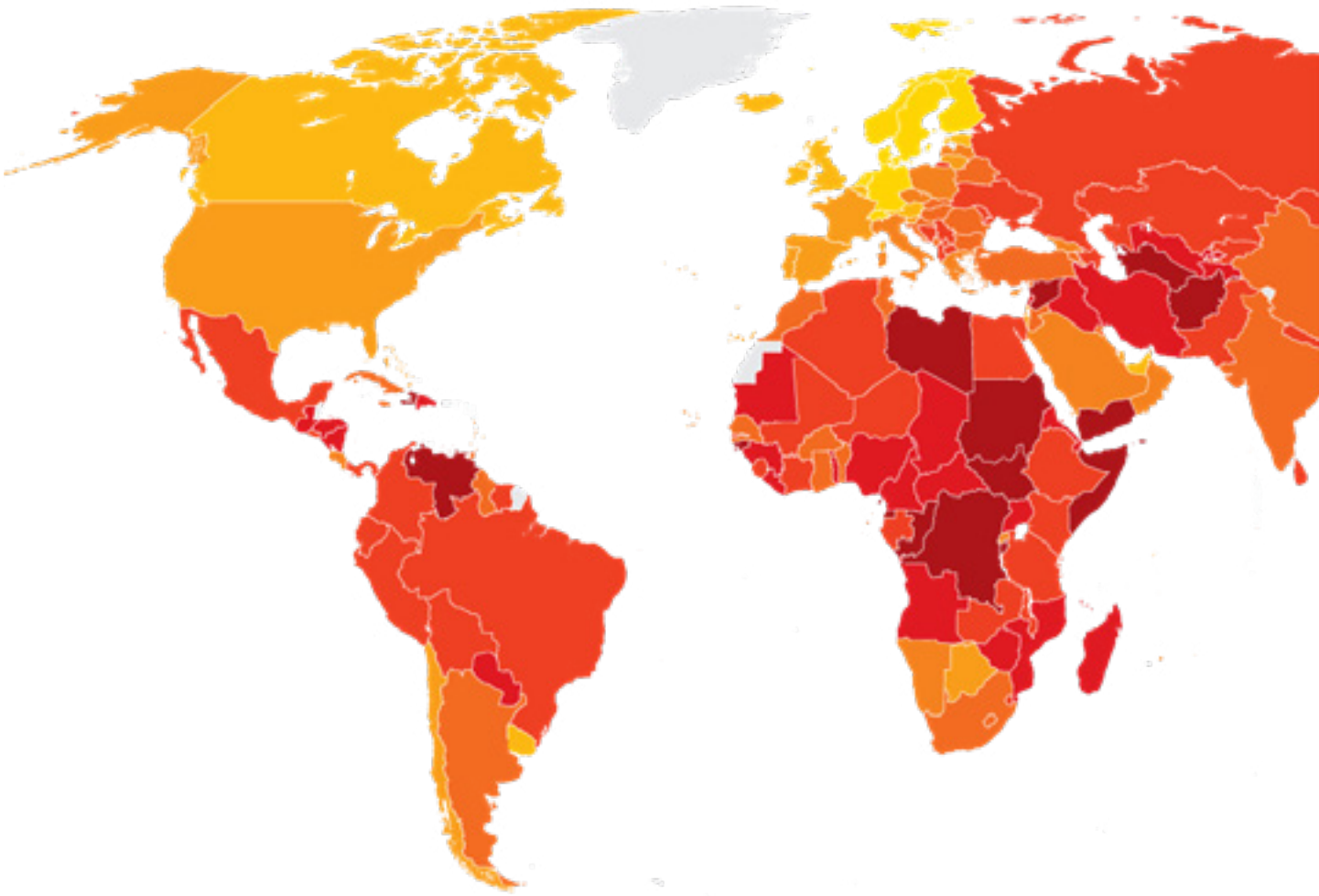

39	الإكوادور	92
38	البرازيل	94
38	إثيوبيا	94
38	كازاخستان	94
38	بيرو	94
38	صربيا	94
38	سريلانكا	94
38	سورينام	94
38	تنزانيا	94
37	غامبيا	102
37	إندونيسيا	102
36	ألبانيا	104
36	الجزائر	104
36	ساحل العاج	104
36	السلفادور	104
36	كوسوفو	104
36	تايلاند	104
36	فيتنام	104
35	البوسنة والهرسك	111
35	منغوليا	111
35	مقدونيا الشمالية	111
35	بنما	111
34	مولدوفا	115

34	الفلبين	115
33	مصر	117
33	إسواتيني	117
33	نيبال	117
33	سيراليون	117
33	أوكرانيا	117
33	زامبيا	117
32	النيجر	123
31	بوليفيا	124
31	كينيا	124
31	قرغيزستان	124
31	المكسيك	124
31	باكستان	124
30	أذربيجان	129
30	الغابون	129
30	ملاوي	129
30	مالي	129
30	روسيا	129
29	لاوس	134
29	موريتانيا	134
29	توغو	134
28	جمهورية الدومينيكان	137
28	غينيا	137

28	ليبيريا	137
28	ميانمار	137
28	باراغواي	137
27	أنغولا	142
27	جيبوتي	142
27	بابوا غينيا الجديدة	142
27	أوغندا	142
26	بنغلاديش	146
26	جمهورية أفريقيا الوسطى	146
26	أوزبكستان	146
25	الكاميرون	149
25	غواتيمالا	149
25	إيران	149
25	لبنان	149
25	مدغشقر	149
25	موزمبيق	149
25	نيجيريا	149
25	طاجيكستان	149
24	هندوراس	157
24	زيمبابوي	157
22	نيكاراغوا	159
21	كمبوديا	160
21	تشاد	160

21	جزر القمر	160
21	إرتيريا	160
21	العراق	160
19	أفغانستان	165
19	بوروندي	165
19	الكونغو	165
19	غينيا بيساو	165
19	تركمانستان	165
18	جمهورية الكونغو الديمقراطية	170
18	هايتي	170
18	كوريا الشمالية	170
17	ليبيا	173
16	غينيا الاستوائية	174
16	السودان	174
15	فنزويلا	176
15	اليمن	176
14	سوريا	178
12	الصومال	179
12	جنوب السودان	179

الملخص التنفيذي

يرسم مؤشر مدركات الفساد لهذا العام صورة قاتمة عن حالة الفساد في سائر أنحاء العالم. في حين أن معظم البلدان لم تحرز سوى تقدم ضئيل أو معدوم في معالجة الفساد خلال ما يقرب من عقد من الزمن، فإن أكثر من ثلثي البلدان سجلت درجات أقل من ٥٠. يُظهر تحليلنا أن الفساد لا يقوّض الاستجابة الصحية العالمية لكوفيد-١٩ فحسب، بل يساهم في استمرار أزمة الديمقراطية.

أثبت عام 2020 أنه أحد أسوأ الأعوام في التاريخ الحديث، مع تفشي جائحة كوفيد-19 العالمي وآثارها المدمرة. فقد كان الأثر الصحي والاقتصادي على الأفراد والمجتمعات كارثياً؛ حيث أصيب أكثر من 90 مليون شخص، وفقد ما يقرب من مليوني شخص حياتهم في جميع أنحاء العالم.

كما أظهر العام المضطرب الماضي، إن كوفيد-19 ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية، بل أزمة فساد أيضاً، حيث فُقد عدد لا يحصى من الأرواح بسبب الآثار الخبيثة للفساد الذي يقوّض الاستجابة العالمية العادلة والمنصفة.

وقد ترددت أصداء تقارير الفساد خلال جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم من الرشوة والاختلاس

180 **دولة** رُتبت حسب درجتها

يعطي مؤشر مدركات الفساد درجات لـ **180 دولة وإقليماً** حسب المستويات **المدرَكة** لفساد قطاعها العام، طبقاً للخبراء وأوساط الأعمال.

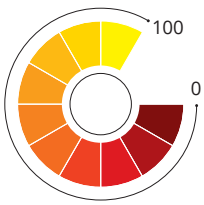

يستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياساً يتدرج من **0** إلى **100**

100 **الأكثر نزاهة** و0 **الأكثر فساداً**

2/3 من الدول حصلت على درجة أقل من

50/100

بلغ **المعدل العام**

43/100

إلى المبالغة في الأسعار والمحسوبية، ويأخذ الفساد في قطاع الرعاية الصحية أشكالاً عديدة. إلاّ أننا نجازف بخسارة المزيد إذا لم نتعلم من الدروس السابقة في أوقات الأزمات.

على مدى العام الماضي، ورغم جائحة كوفيد-19، تجمع الناس في جميع أنحاء العالم بقوة للانضمام إلى احتجاجات حاشدة ضد الفساد ومن أجل العدالة الاجتماعية والتغيير السياسي. وانسجاماً مع استطلاعات الرأي العام التي تظهر أن معظم الناس يأملون في أن يتمكنوا من إحداث فرق في مواجهة الفساد، تصدرت هذه الاحتجاجات عناوين الصحف وسلطت الضوء على قوة العمل الجماعي في رفع الصوت عالياً.

وكشفت الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-19 عن تصدعات هائلة في النظم الصحية والمؤسسات الديمقراطية، مما يؤكد على أن أولئك الموجودين في السلطة أو الذين يسيطرون على الإنفاق الحكومي يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح الفئات الأكثر ضعفاً. ومع انتقال المجتمع العالمي من الأزمة إلى التعافي، يجب أن تواكب ذلك جهود مكافحة الفساد لضمان الوصول إلى انتعاش منصف وعادل.

التوصيات

من أجل مكافحة كوفيد-19 وكبح جماح الفساد، من الضروري أن تقوم الدول بما يلي:

1. تعزيز المؤسسات الرقابية

كشفت الاستجابة لكوفيد-19 عن نقاط هشاشة الرقابة الضعيفة والشفافية غير الكافية. ولضمان وصول الموارد إلى من هم في أمس الحاجة إليها وعدم تعرضها للسرقة من قبل الفاسدين، يجب أن تمتلك سلطات مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية الأموال والموارد والاستقلالية الكافية لأداء واجباتها.

2. ضمان الانفتاح والشفافية في عمليات التعاقد

لقد خففت العديد من الحكومات بشكل كبير من القيود المفروضة على عمليات الشراء. وهذه الإجراءات المتسرعة وغير الشفافة وفّرت فرصة كبيرة للفساد ولتحويل الموارد العامة بعيداً عن مقاصدها. يجب أن تبقى عمليات التعاقد مفتوحة وشفافة من أجل مكافحة المخالفات وتحديد تضارب المصالح وضمان التسعير العادل.

3. الدفاع عن الديمقراطية، ودعم وجود فضاء مدني

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم التراجع الديمقراطي؛ حيث استغلت بعض الحكومات الجائحة لتعليق عمل البرلمانات، والتخلي عن آليات المساءلة العامة، والتحريض على العنف ضد المعارضين. من أجل الدفاع عن الفضاء المدني، يجب أن تتوفر لمجموعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الظروف المواتية لمحاسبة الحكومات.

4. نشر البيانات ذات الصلة، وضمان الوصول

إن نشر بيانات مفصّلة عن الإنفاق وتوزيع الموارد له أهمية خاصة في حالات الطوارئ، لضمان استجابات سياساتية عادلة ومنصفة. كما ينبغي على الحكومات أن تضمن حصول الناس على معلومات سهلة، وذات معنى، ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب، من خلال ضمان حقهم في الوصول إلى المعلومات.

أبرز الملامح العالمية

يُظهر مؤشر مدركات الفساد لهذا العام أن الفساد أكثر انتشاراً في البلدان الأقل تجهيزاً للتعامل مع جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية الأخرى.

المؤشر، الذي يصنف 180 دولة وإقليماً حسب المستويات المدركة لفساد القطاع العام وفقاً للخبراء وأوساط الأعمال، يستخدم مقياساً من صفر إلى 100، حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و100 الأكثر نزاهة.

كما في السنوات السابقة، فإن أكثر من ثلثي البلدان تسجل درجة أقل من 50 على مؤشر مدركات الفساد لهذا العام، وبمعدل عام قدره 43 درجة فقط. وتظهر البيانات أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال معظم البلدان تفشل في معالجة الفساد بشكل فعال.

بالإضافة إلى الحصول على درجات ضعيفة، راوح نحو نصف جميع البلدان مكانه على مؤشر مدركات الفساد لما يقرب من عقد من الزمن.

لقد فشلت هذه الدول في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجاتها ومكافحة الفساد في القطاع العام.

المنطقة التي سجلت **أعلى الدرجات**

أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي

66/100

معدل الدرجات في المنطقة

= منذ 2018

المنطقة التي سجلت **أدنى الدرجات**

أفريقيا جنوب الصحراء

32/100

معدل الدرجات في المنطقة

= منذ 2018

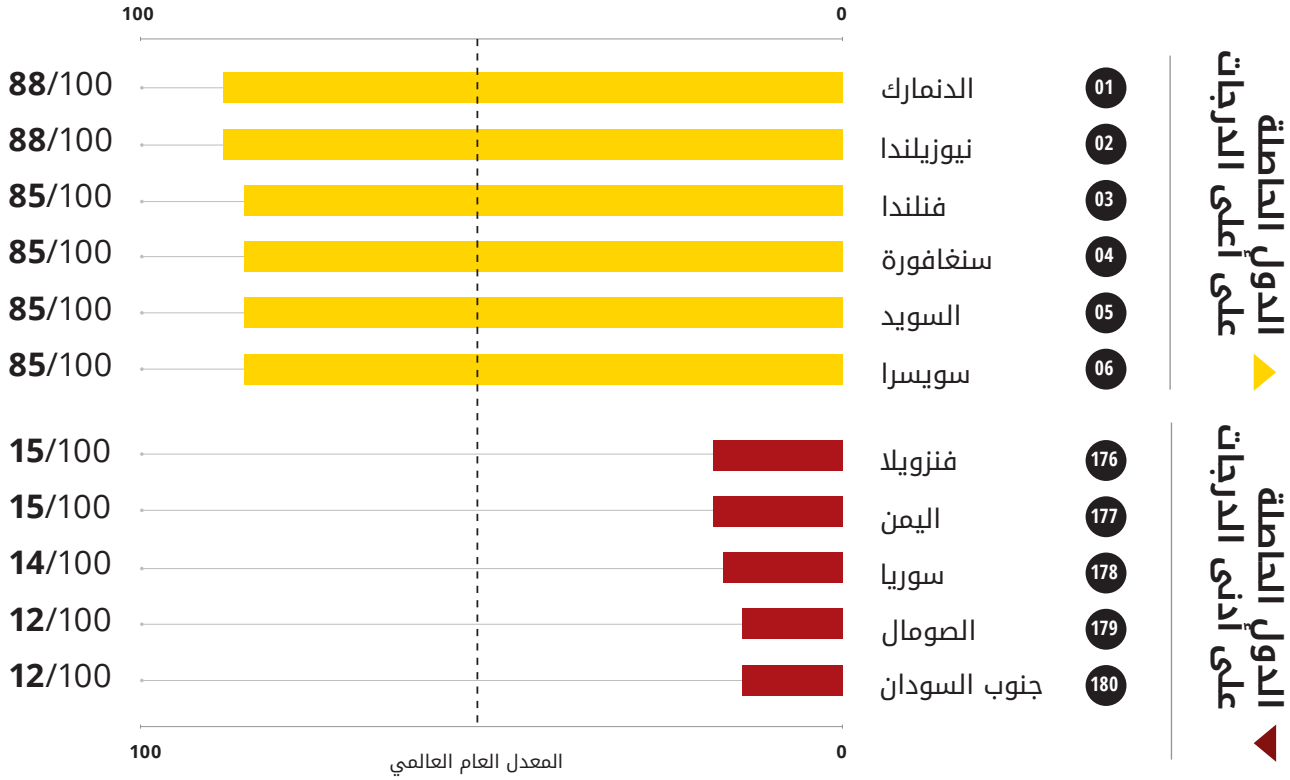

الدولتان الأوليان على مؤشر مدركات الفساد هما الدنمارك ونيوزيلندا، برصيد 88 درجة، تليهما فنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا، بدرجة 85 لكل منهما.

البلدان التي جاءت في ذيل القائمة هي جنوب السودان والصومال مع 12 درجة لكل منهما، تليهما سوريا (14) واليمن (15) وفنزويلا (15).

منذ عام 2012، حسّنت 26 دولة درجاتها على مؤشر مدركات الفساد، بما في ذلك اليونان وميانمار والإكوادور. لكن في الفترة نفسها، انخفضت الدرجات التي حصلت عليها 22 دولة، بما فيها لبنان، وملاوي، والبوسنة والهرسك*.

منذ 2012

26

تحسنت دول*

من بينها:

- اليونان (+14)
- ميانمار (+13)
- الإكوادور (+7)

22

وتراجعت دول

من بينها:

- لبنان (-5)
- ملاوي (-7)
- البوسنة والهرسك (-7)

في هذه الأمثلة الستة، تُبلغ عن العام بين 2012 و2020 الذي يكون فيه تغيير النتيجة ذا دلالة إحصائية. الدول المتبقية حققت تقدماً ضئيلاً، أو لم تحقق أي تقدم في مكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة.

الدول المتبقية حققت تقدماً ضئيلاً، أو لم تحقق أي تقدم في مكافحة الفساد خلال السنوات الأخيرة.

كوفيد-19 والفساد

يقوّض الفساد القيام باستجابة منصفة لكوفيد-19 والأزمات الأخرى، مما يبرز أهمية الشفافية وتدابير مكافحة الفساد في حالات الطوارئ.

في حين تظهر الأبحاث الموجودة أن الفساد يؤثر سلباً على وصول الناس إلى رعاية صحية عالية الجودة، يشير تحليلنا أيضاً إلى أنه حتى عند احتساب عوامل مثل التنمية الاقتصادية، فإن المستويات المرتفعة من الفساد ترتبط بانخفاض تغطية الرعاية الصحية الشاملة، وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأمهات، والوفيات الناجمة عن أمراض السرطان، والسكري، والجهاز التنفسي، والقلب والأوعية الدموية.

يُعد الفساد أحد العوائق الرئيسية أمام تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ كما أن جائحة كوفيد-19 تزيد من صعوبة تحقيق هذه الأهداف. وتذكّرنا الآثار طويلة المدى للفساد على أنظمة الرعاية الصحية بأن الفساد غالباً ما يزيد من حدة آثار الأزمة.

يستشري الفساد في جميع مراحل الاستجابة لكوفيد-19، من الرشاوى إلى اختبارات كوفيد-19، والعلاج، والخدمات الصحية الأخرى، والمشتريات العامة للإمدادات الطبية، والتأهب لحالات الطوارئ بشكل عام.

ويُظهر تحليلنا أن الفساد يحوّل الأموال بعيداً عن الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه في الرعاية الصحية، مما يترك المجتمعات دون أطباء ومعدات وأدوية، وفي بعض الحالات، دون عيادات ومستشفيات. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الافتقار إلى الشفافية في الإنفاق العام إلى زيادة مخاطر الفساد والاستجابة غير الفعالة للأزمات.

قد يكون من الصعب تطبيق الشفافية في الميزانية، خاصة أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ مثل كوفيد-19 عندما تكون السرعة والكفاءة مهمتان أثناء الأزمة.

ومع ذلك، فإن الشفافية هي المفتاح لضمان إنفاق الموارد العامة بشكل مناسب والوصول إلى المستفيدين المقصودين. لهذا السبب، ينبغي أن يكون هناك إجراءات قوية وشفافة لاعتمادات الموازنة والعقود العامة. ويجب أن تكون عمليات التدقيق معمولاً بها قبل حدوث الأزمة.

أخيراً، يُظهر بحثنا أن الفساد لا يزال يقوّض الديمقراطية، حتى أثناء جائحة كوفيد-19.تميل البلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد إلى أن تكون أسوأ مرتكبي انتهاكات الديمقراطية وسيادة القانون أثناء إدارة أزمة كوفيد-19.

كوفيد-19 ليس مجرد أزمة صحية واقتصادية. إنها أزمة فساد. وهي أزمة نفشل في معالجتها حالياً.

ديليا فيريرا روبيو
رئيسة منظمة الشفافية الدولية

الصورة: World Economic Forum/Benedikt von Loebell / CC BY-NC-SA 2.0

الإنفاق على الصحة

يحوّل الفساد الإنفاق العام بعيداً عن الخدمات العامة الأساسية. فالبلدان ذات المستويات الأعلى من الفساد تميل إلى خفض الإنفاق على الصحة، بصرف النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

الفساد والإنفاق على الصحة

يرتبط انخفاض الاستثمارات في الصحة العامة بارتفاع مستويات الفساد. تمثل كل نقطة متوسط درجة مؤشر مدركات الفساد لبلد ما (2012-2017) مقارنة بمتوسط الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2012-2017).

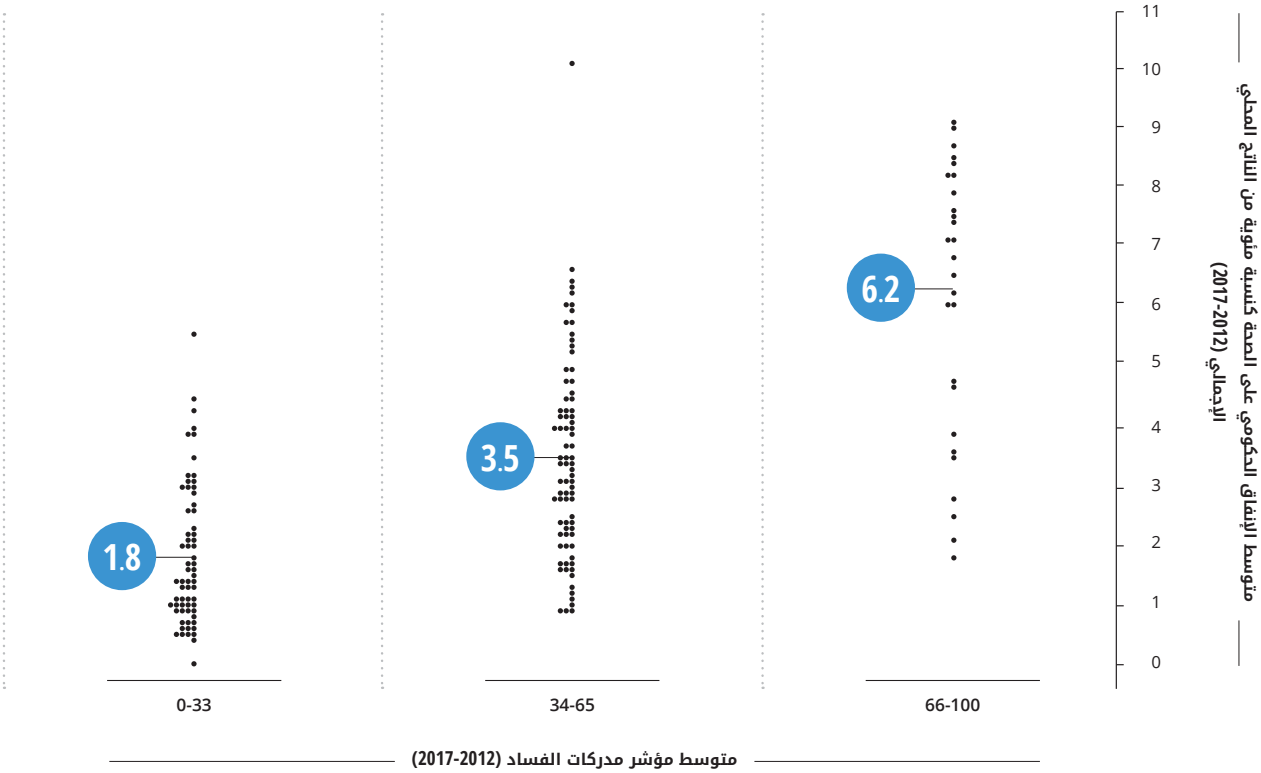

رومانيا 44

برصيد 44 درجة، تصنف رومانيا باستمرار كواحدة من أكثر دول الاتحاد الأوروبي فساداً على مؤشر مدركات الفساد. نفقات الدولة على الرعاية الصحية أيضاً أقل من متوسط الإنفاق في الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى نقص التمويل، تعاني رومانيا من نقص في الكوادر الطبية.

أوروغواي 71

برصيد 71 درجة، تكون أوروغواي الأفضل أداءً على مؤشر مدركات الفساد في أمريكا اللاتينية. والإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية هو من بين الأعلى في المنطقة. تمتلك البلاد نظاماً قوياً لمراقبة الأوبئة، مما ساعد في استجابتها لكوفيد-19 والأمراض المعدية الأخرى، مثل الحمى الصفراء وزيكا.

بنغلاديش 26

بحصولها على 26 درجة، تعد بنغلاديش واحدة من أسوأ الدول أداءً على مؤشر مدركات الفساد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تستثمر الحكومة القليل في الرعاية الصحية بينما يزدهر الفساد. ويتراوح الفساد خلال جائحة كوفيد-19 بين الرشى المدفوعة في العيادات الصحية ومنح المساعدات لغير مستحقيها. بالإضافة إلى ذلك، يسود الفساد عمليات شراء الإمدادات الطبية والعقود بين رجال الأعمال الأقوياء والمسؤولين الحكوميين.

التراجع الديمقراطي

يستمر الفساد في المساهمة في التراجع الديمقراطي خلال جائحة كوفيد-19؛ إذ إن الدول التي تسودها مستويات مرتفعة من الفساد تعتمد على استجابات أقل ديمقراطية للأزمة.

الفساد والانتهاكات المرتبطة بكوفيد-19 للديمقراطية

تعد الانتهاكات للديمقراطية في الاستجابة كوفيد-19 أكثر شيوعاً في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفساد, كل نقطة تمثل درجة بلد على مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، وتمثل الدوائر المعدل العام على مؤشر مدركات الفساد لتلك الفئة للانتهاكات ضد الديمقراطية.

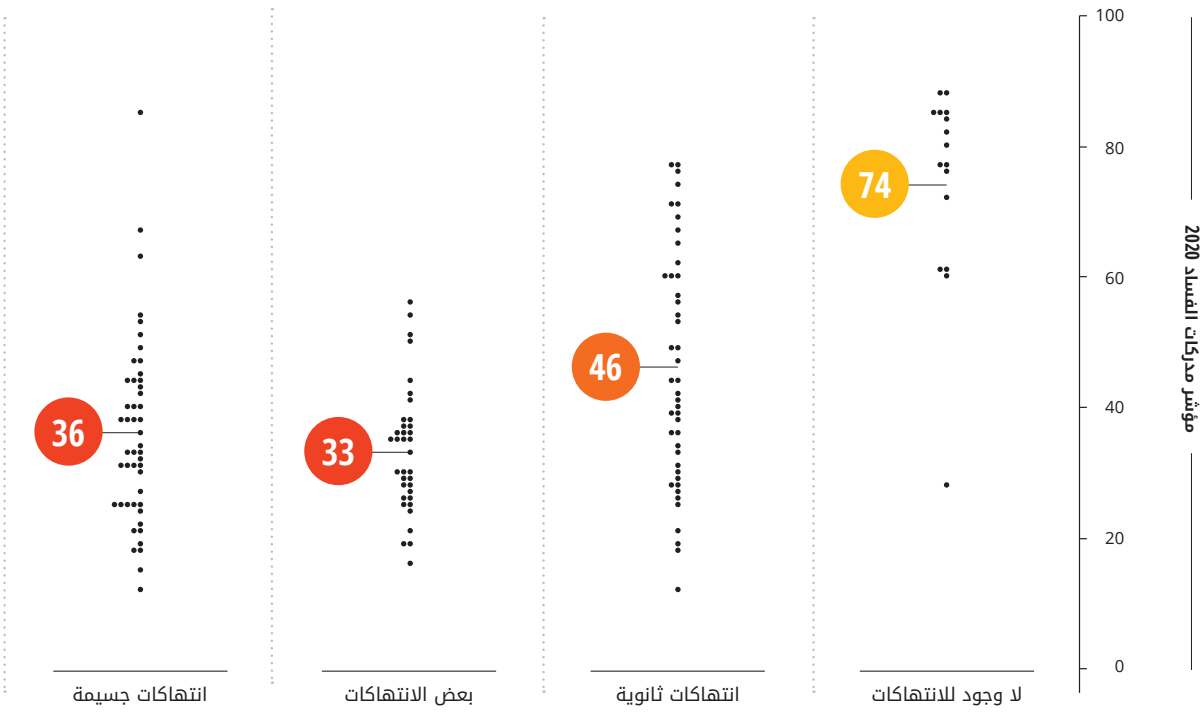

الولايات المتحدة 67

برصيد 67 درجة، وصلت الولايات المتحدة إلى أدنى ترتيب لها على مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012. فالتحديات التي وضعتها الإدارة أمام عملية الرقابة على حزمة الإغاثة المرتبطة بكوفيد-19 أثارت مخاوف جدية فيما يتعلق بمكافحة الفساد وشكلت تراجعاً مهماً عن المعايير الديمقراطية القائمة منذ وقت طويل والتي تعزز مبدأ الحكومة الخاضعة للمساءلة.

الفليبين 34

برصيد 34 درجة، يبدو أن الجهود المبذولة للسيطرة على الفساد في الفلبين هي في الغالب راكدة منذ عام 2012. اتسمت استجابة الحكومة لكوفيد-19 بالإنفاذ التعسفي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحرية الإعلام.

نيوزيلندا 88

برصيد 88 درجة، حصلت نيوزيلندا على أعلى الدرجات على مؤشر مدركات الفساد. وتمت الإشادة باستجابة البلاد لكوفيد-19 لفعاليتها على الرغم من وجود شكوك بشأن معايير الشفافية بينما تتواصل الحكومة بصراحة بشأن التدابير والسياسات التي تضعها، فإن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية بشأن المشتريات العامة من أجل التعافي من كوفيد-19.

الملامح البارزة على المستوى الإقليمي

بينما يختلف الفساد من حيث الحجم والنطاق من منطقة إلى أخرى، فقد ثبت أنه عقبة عالمية أمام مكافحة كوفيد-19 بشكل فعال.

على قمة مؤشر مدركات الفساد، اختبرت الجائحة أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي، حيث افتقر العديد من البلدان إلى الشفافية الكاملة والمساءلة.

في آسيا والمحيط الهادئ والأمريكيتين، استخدمت بعض الحكومات كوفيد-19 لتوطيد سلطتها، لكنها تركت المواطنين دون تمكينهم من الوصول إلى المساعدات الطارئة.

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أضعفت البلدان تدابير مكافحة الفساد، في حين قلصت أجزاء من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى من إجراءات الرقابة وقيدت الحريات المدنية.

في أسفل مؤشر مدركات الفساد، استجابت أفريقيا جنوب الصحراء لكوفيد-19 باحتجاجات ضد ارتفاع تكاليف المعيشة والفساد وإساءة استخدام الأموال المخصصة للطوارئ.

النتائج حسب المنطقة

متوسط الدرجات الإقليمية، مع الدول الأفضل والأسوأ أداء في كل منطقة.

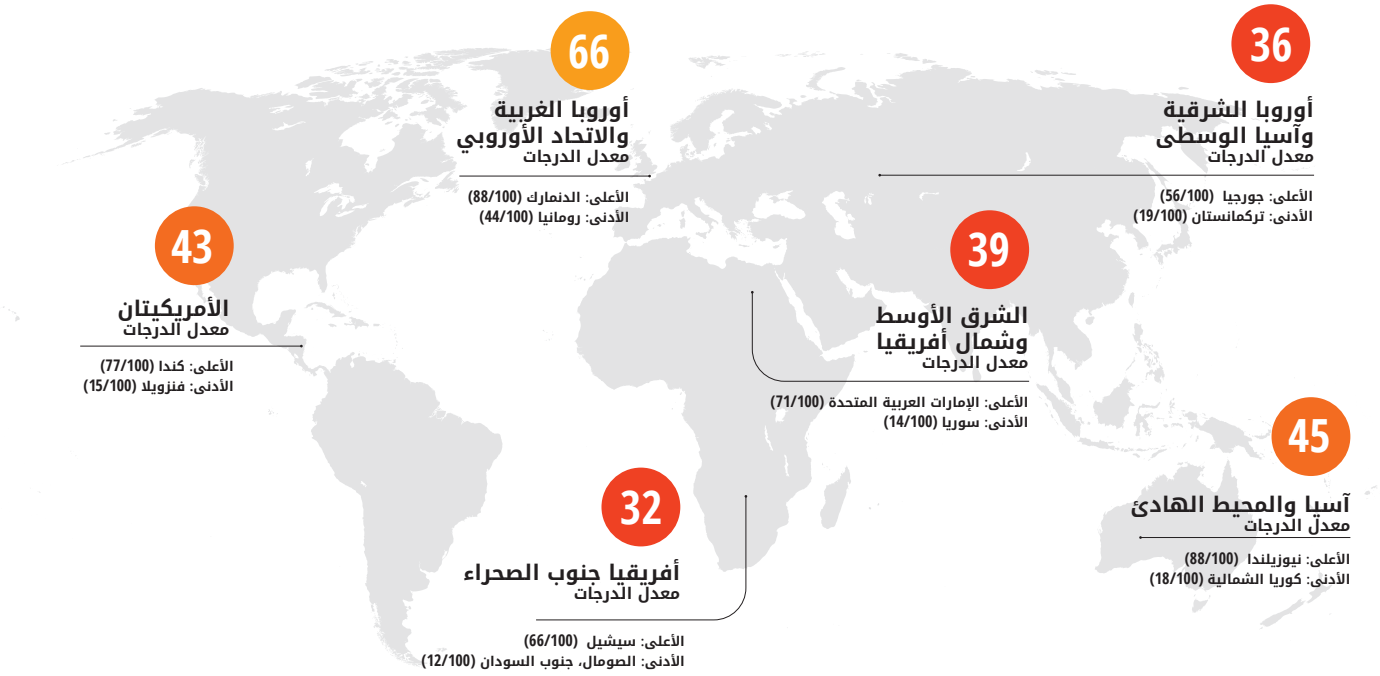

الأمريكيتان

بمتوسط 43 درجة للعام الخامس على التوالي، تُظهر الأمريكيتان الفساد وسوء إدارة الأموال في واحدة من أكثر المناطق تضرراً من أزمة كوفيد-19.

32

دولة **خضعت للتقييم**

43/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

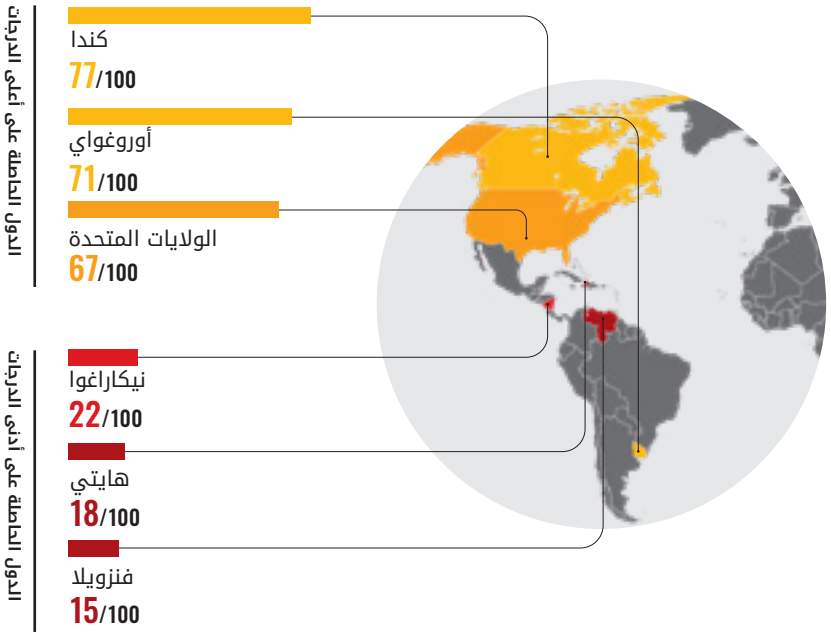

كانت كندا وأوروغواي في المقدمة باستمرار، برصيد 77 و71 على التوالي، بينما كانت نيكاراغوا وهايتي وفنزويلا الأسوأ أداءً، حيث سجلت 22 و18 و15 على التوالي.

في منطقة تتميز بالفعل بضعف المؤسسات الحكومية، سلّط كوفيد-19 الضوء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، مع آثاره غير المتناسبة على الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، ومجموعات السكان الأصليين، وكبار السن، والمهاجرين والأمريكيين من أصل أفريقي. على غرار مناطق أخرى في العالم، اتخذت الحكومات في الأمريكيتين تدابير استثنائية لمحاربة كوفيد-19 على شكل حالات طوارئ مختلفة قيدت الحقوق المدنية. حدّت هذه القيود من حرية التعبير والتجمع، وأضعفت الضوابط والتوازنات المؤسساتية، وقلصت مساحة المجتمع المدني.

ساهم تركيز مقلق للسلطة في الفروع التنفيذية في دول مثل كولومبيا (39) والسلفادور (36) في انفجار في المخالفات وقضايا الفساد المرتبطة بالمشتريات المتعلقة بكوفيد-19 في جميع أنحاء المنطقة، يكافح المواطنون للوصول إلى معلومات موثوقة ومحدّثة عن الإحصاءات الصحية ومشتريات الطوارئ. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة في ضمان عدم خسارة الأموال والبرامج المخصصة للإغاثة من مرض كوفيد-19 لصالح الفساد وأن تصل إلى المستفيدين المقصودين. ويؤدي الفشل في تقديم هذه المساعدة إلى زيادة السخط الاجتماعي، وإذكاء الشعبوية المؤذية، وخلق المزيد من الفقر وانعدام المساواة.

يجب على الحكومات أيضاً أن تضمن أن يكون تطوير وشراء وتوزيع علاجات ولقاحات كوفيد-19 شفافاً ومنصفاً. ومن الأهمية بمكان أن تسمح الحكومات لمنظمات المجتمع المدني والصحافة بالعمل كجهات ناظمة، تُخضع السياسيين والشركات للمحاسبة.

دول تحت المجهر

بيرو

برصيد 38 درجة، تحسنت بيرو نقطتين، لكنها لا تزال راكدة نسبياً على المؤشر منذ عام 2012. وتُظهر التحقيقات في قضايا الفساد والموافقة الأخيرة على قوانين حاسمة لمكافحة الفساد حدوث بعض التحسينات.

على وجه التحديد، هناك قانونان يبعثان على الأمل. الأول يمنع الأشخاص المدانين بالفساد من الترشح إلى المناصب العامة أو تعيينهم في مناصب تتطلب الثقة. والثاني يحسّن الشفافية والمساءلة والنزاهة في التمويل السياسي.

تمثل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل 2021 فرصة لوضع حد للإفلات من العقاب وإخضاع السلطة للمساءلة في بيرو، حيث لا يزال منسوب الاستياء الاجتماعي من الفساد وكوفيد-19 والأزمة الاقتصادية الناجمة عنه مرتفعاً. ينبغي إجراء تحقيقات مع قادة سياسيين رفيعي المستوى ورجال أعمال بارزين وتقديمهم إلى المحاكمة وتأكيد الأحكام حسب المقتضى، للمحافظة على ثقة الشعب.

تواجه بيرو فساداً بنيوياً، وإفلاتاً من العقاب وعدم استقرار سياسي. ففي أقل من خمس سنوات، رفضت البلاد أربعة رؤساء، ثلاثة منهم قيد التحقيق بتهمة الفساد.

الصورة: © Musuk Nolte

هندوراس

برصيد 24 درجة، تراجعت هندوراس بنقطتين لتصل إلى مستوى منخفض جديد على مؤشر مدركات الفساد. في العام الماضي، لحقت بهندوراس أضرار هائلة بسبب كل من كوفيد-19 وموسم أعاصير عام 2020، ولا تزال تعاني من ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة.

تساهم المؤسسات الضعيفة في الافتقار إلى التأهب للكوارث، ويؤدي الاقتصاد غير المتنوع إلى اعتماد مفرط على الزراعة والموارد الطبيعية للحصول على الدخل.

وبالمثل، فإن وضع جهود مكافحة الفساد قاتم؛ فقد خسر البلد الملايين بسبب الفساد في العقد الماضي وعانى من انتكاسات كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب مع إنهاء مهمة بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس، التي كانت تديرها منظمة الدول الأمريكية. كما وافق الكونغرس أيضاً على سلسلة من القوانين التي تعزز الفساد وتعيق التحقيقات.

تكشف التقارير عن نقص مقلق في التخطيط للمشتريات ذات الصلة كوفيد-19 في البلاد، والتسعير الزائد للمعدات الطبية والترتيبات التعاقدية التي لا تتسم بالشفافية في عملية الشراء للمستشفيات الميدانية.

في هندوراس، الشفافية أمر بالغ الأهمية للنجاح في التعافي من كوفيد - 19 والكوارث الطبيعية.

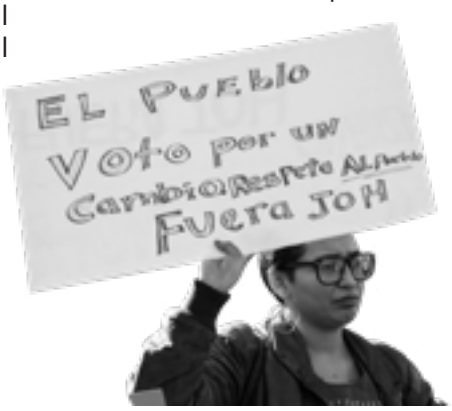

الصورة: Peg Hunter / CC BY-NC 2.0

آسيا والمحيط الهادي

مع معدل وسطي قدره 45 درجة، تصارع منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة الفساد ومعالجة الأثر الصحي والاقتصادي العميق لكوفيد-19.

31

دولة **خضعت للتقييم**

45/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

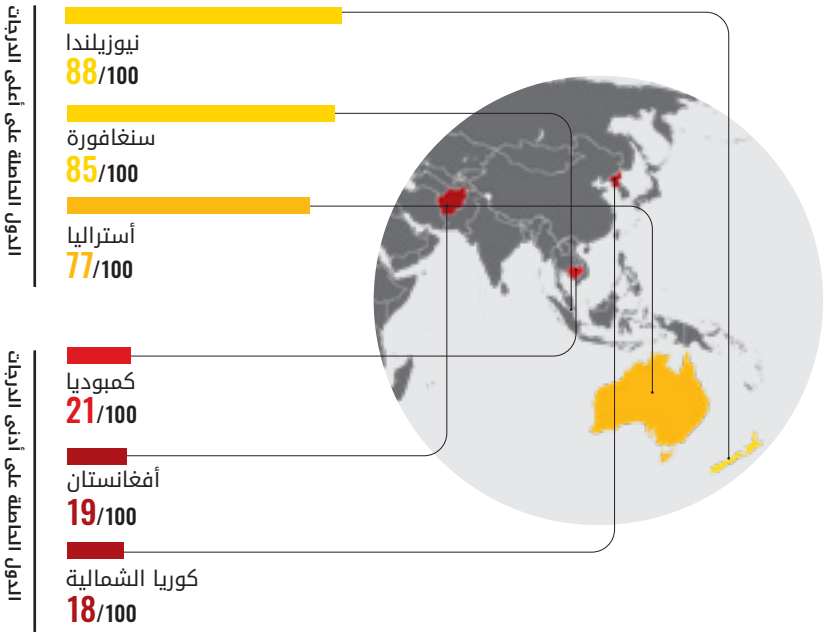

برصيد 88 درجة، واظبت نيوزيلندا على أن تكون باستمرار واحدة من أفضل الدول أداءً على مؤشر مدركات الفساد، سواء في المنطقة أو في العالم بأسره. تليها سنغافورة (85)، وأستراليا (77)، وهونغ كونغ (77) بالمقابل، حصلت كمبوديا (21)، وأفغانستان (19)، وكوريا الشمالية (18) على أقل الدرجات في المنطقة.

في بعض دول المحيط الهادئ، كشف كوفيد-19 والإعصار هارولد عن العديد من التصدعات في أنظمة الحوكمة الضعيفة أصلاً.

دعا ممثلو وحلفاء المجتمع المدني في جميع أنحاء فانواتو (43)، وبابوا غينيا الجديدة (27)، وجزر سليمان (42) إلى مزيد من الشفافية والمساءلة في الاستجابة لكوفيد-19.

في بابوا غينيا الجديدة، طالب المجتمع المدني بإجراء عملية تدقيق محاسبي لأموال ومشتريات حالة الطوارئ لضمان وجود عملية شاملة. في جزر سليمان، لم يُحرَز تقدم يذكر منذ إقرار قانون مكافحة الفساد لعام 2018؛ وفي عام 2020، اتُّهم أعضاء رئيسيون في الحكومة بتحويل الأموال التي كانت موجهة إلى مساعدة الناس الذين يعانون خلال الجائحة إلى غير مقاصدها.

في آسيا، شهدت الاقتصادات الرئيسية مثل الهند (40)، وإندونيسيا (37)، وبنغلاديش (26) تقدماً بطيئاً في جهود مكافحة الفساد، مع وجود عدة التزامات حكومية بالإصلاح لم تتحقق بعد بشكل فعال.

تُظهر جزر المالديف (43)، التي صعدت 14 نقطة على المؤشر منذ العام الماضي، اتجاهاً إيجابياً على مؤشر مدركات الفساد وشهدت تقدماً في الفضاء الديمقراطي وإلغاء عدة قوانين قمعية.

برصيد 19 درجة، حققت أفغانستان تحسناً ملحوظاً على مؤشر مدركات الفساد، حيث ارتفع ترتيبها 11 نقطة منذ عام 2012. وأجرت الدولة إصلاحات قانونية ومؤسساتية مهمة وأعلنت مؤخراً عن خطط لإنشاء هيئة جديدة لمكافحة الفساد.

دول تحت المجهر

فانواتو

بحصولها على 43 درجة، لا تزال فانواتو راكدة على مؤشر مدركات الفساد. بالنظر إلى هشاشتها في وجه الكوارث الطبيعية، فقد تضررت بشدة من إعصار هارولد في ذروة جائحة كوفيد-19.

منذ استقلالها في عام ١٩٨٠، تعرضت فانواتو للتقلبات السياسية، مع تقديم طلبات متكررة لسحب الثقة من الحكومة. وكان رئيس الوزراء السابق شارلوت سالواي أول رئيس وزراء يكمل فترة أربع سنوات كاملة في المنصب منذ أكثر من عقد من الزمن. ساهم عدم الاستقرار السياسي في خلق بيئة حافلة بالرشوة والمحسوبية واختلاس الأموال.

في تطور إيجابي، تتخذ الدولة خطوات لإشراك المواطنين في تقديم الخدمات العامة بهدف تحسين الكفاءة والفعالية. إلاّ أن تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية وأطر مكافحة الفساد لا يزال يمثل تحدياً. على سبيل المثال، فإن الصعوبات التي تعترض تنفيذ قانون الحق في المعلومات تبرز الهواجس المتعلقة بتلبية طلبات الحصول على المعلومات في الوقت المناسب.

في فانواتو، الإرادة السياسية القوية هي واحدة من أهم عوامل معالجة الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة.

الصورة: ITU/R.Farrell / CC BY 2.0

ميانمار

برصيد 28 درجة، تعد ميانمار من الدول التي حققت تحسناً كبيراً على مؤشر مدركات الفساد، حيث ارتفع ترتيبها 13 نقطة منذ عام 2012.

التحقيقات التي شملت مسؤولين رفيعي المستوى وتنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسساتية تشير إلى بعض التقدم المحرز في جهود مكافحة الفساد في البلاد وتعزز الإرادة السياسية لمكافحة الكسب غير المشروع.

تقرير صدر مؤخراً، *Global Corruption Barometer - Asia*، وجد أن عدداً هائلاً من مواطني ميانمار يعتقدون أن حكومتهم تقوم بعمل جيد في معالجة الفساد، وأن الناس العاديين يمكنهم إحداث فرق في مكافحته.

لكن وعلى الرغم من هذه التحسينات، هناك ثغرات قانونية وبنيوية تعيق جهود مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الجيش التصرف دون رادع، ولا تفعل الحكومة شيئاً يذكر لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع.

إن حماية حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات، هي أساس بالغ الأهمية للحكم الرشيد والنزاهة.

الصورة: Chaton Chokpatara / Shutterstock.com

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

بمعدل وسطي قدره 36 درجة، تحتل أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ثاني أدنى مرتبة من حيث الأداء على مؤشر مدركات الفساد وتبقى عرضة للفساد الذي تُفاقم من آثاره جائحة كوفيد-19.

19

دولة **خضعت للتقييم**

36/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

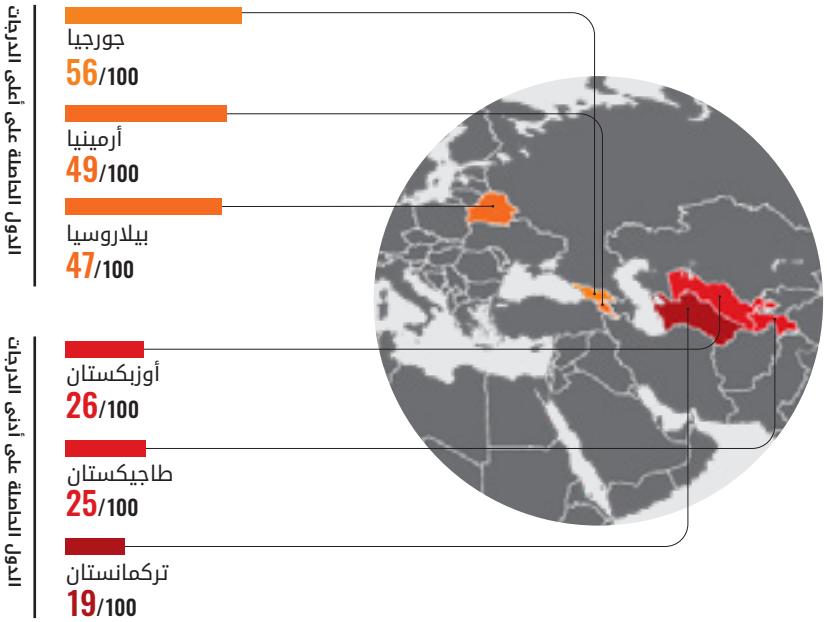

تتصدر جورجيا (56)، وأرمينيا (49)، وبيلاروسيا (47) المنطقة، بينما تأتي أوزبكستان (26)، وطاجيكستان (25)، وتركمانستان (19) في المؤخرة.

في جميع أنحاء المنطقة، كشف كوفيد-19 عن مشاكل بنيوية ومشاكل في الحوكمة ما تزال مستمرة، وأبرز الفساد المستشري، وتفاقم الاستياء الاجتماعي. استخدم بعض القادة السياسيين الأزمة لزيادة سلطتهم، وإضافة المزيد من القيود على الوصول المحدود أصلاً إلى المعلومات، وإلغاء متطلبات الشفافية من قواعد المشتريات العامة والتخلي عن آليات المساءلة العامة.

وفّر كوفيد-19 للقادة الفاسدين والمستبدين ذريعة لتقليص الرقابة على الإنفاق الحكومي وتقييد الحريات المدنية. وقللت هذه الجهود من شفافية إنفاق المساعدات الخارجية، مما جعل من الصعب تتبع الأموال وضمان التوزيع المناسب على المستفيدين المستهدفين. تظهر الأبحاث أن الفساد يقوض الحقوق والمؤسسات الديمقراطية، مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والقضاء المستقل، ويحد من قدرة المواطنين على مساءلة حكوماتهم. برصيد 31 درجة، حققت قرغيزستان تحسناً كبيراً، حيث قفزت سبع نقاط منذ عام 2012. ومع ذلك، فقد أدى انتشار الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة إلى تقويض الاستجابة المناسبة لكوفيد-19 وبرصيد 35 درجة، شهدت البوسنة والهرسك تراجعاً كبيراً، حيث انخفض ترتيبها سبع نقاط منذ عام 2012. خلال الجائحة، تعرضت البلاد لانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان والعمل، فضلاً عن التمييز في توزيع المساعدات الاقتصادية والقيام بمشتريات غير قانونية مزعومة للمعدات الطبية.

دول تحت المجهر

صربيا

بانخفاض نقطة واحدة هذا العام، حصلت صربيا (38) على أدنى درجة لها على مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012. تشمل أكبر تحديات الفساد في البلاد قضايا خطيرة في سيادة القانون، والتآكل الديمقراطي المستمر والجهود المبذولة لإسكات الأصوات المنتقدة.

استجابة لكوفيد-19، اتخذت صربيا عدة خطوات مثيرة للجدل، بما في ذلك تعليق البرلمان، وتنفيذ حظر تجول واسع النطاق، والتحريض على العنف ضد المتظاهرين.

بالإضافة إلى ذلك، اعتقلت الشرطة واحتجزت صحفياً استقصائياً، بينما قيدت الحكومة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بشراء الأدوية والمعدات، وانتقمت من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين انتقدوا استجابتها لأزمة الصحة العامة.

بعد سنوات من الإهمال، أتى كوفيد ليختبر النظام الصحي للبلاد، وفرض عواقب وخيمة. ويظل الفساد عقبة أمام التخصص الطبي والتقدم الوظيفي.

في صربيا، يساهم الفساد في التحديات التي تتعرض لها سيادة القانون، وتآكل الأعراف الديمقراطية وإسكات الأصوات المنتقدة.

الصورة: AleksandarS / Shutterstock.com

بيلاروسيا

بحصولها على 47 درجة، حققت بيلاروسيا تحسناً كبيراً على مؤشر مدركات الفساد، حيث قفزت 16 نقطة منذ عام 2012. لكن في عام 2020، بدأت احتجاجات المواطنين الأسبوعية ضد نتائج الانتخابات الرئاسية المطعون فيها، حيث دق المراقبون الداخليون والدوليون ناقوس الخطر بشأن عنف الشرطة وسوء معاملة المواطنين على أيديها.

لا يزال الفساد الكبير يمثل مشكلة في بيلاروسيا، حيث يتركز داخل أعلى المستويات الحكومية. لسنوات، مارس مكتب الرئيس سلطة استبدادية دون ضوابط أو توازنات تشريعية أو قضائية تذكر، بينما ظل الاقتصاد في الغالب تحت سيطرة الدولة.

في عام 2019، أعلنت هيئة مكافحة الفساد التابعة لمجلس أوروبا، والمعروفة باسم "مجموعة الدول المناهضة للفساد"، أن بيلاروسيا "غير ممتثلة"، بسبب عدم تصديها للغالبية العظمى من الإصلاحات والتوصيات اللازمة لمكافحة الفساد.

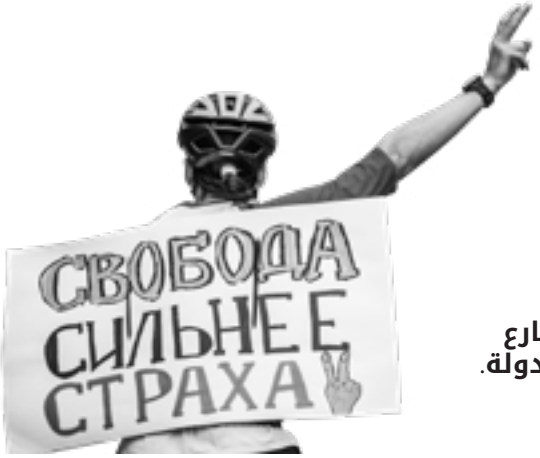

في عام 2020، هزت الاحتجاجات الجماهيرية ووحشية الشرطة بيلاروسيا، التي ما تزال تصارع ضد الفساد الكبير والاستيلاء على مقدرات الدولة.

الصورة: Ruslan Kalnitsky / Shutterstock.com

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمعدل وسطي قدره 39 درجة للعام الثالث على التوالي، لا يزال يُنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها شديدة الفساد، مع إحراز تقدم ضئيل في السيطرة على الفساد.

18

دولة **خضعت للتقييم**

39/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

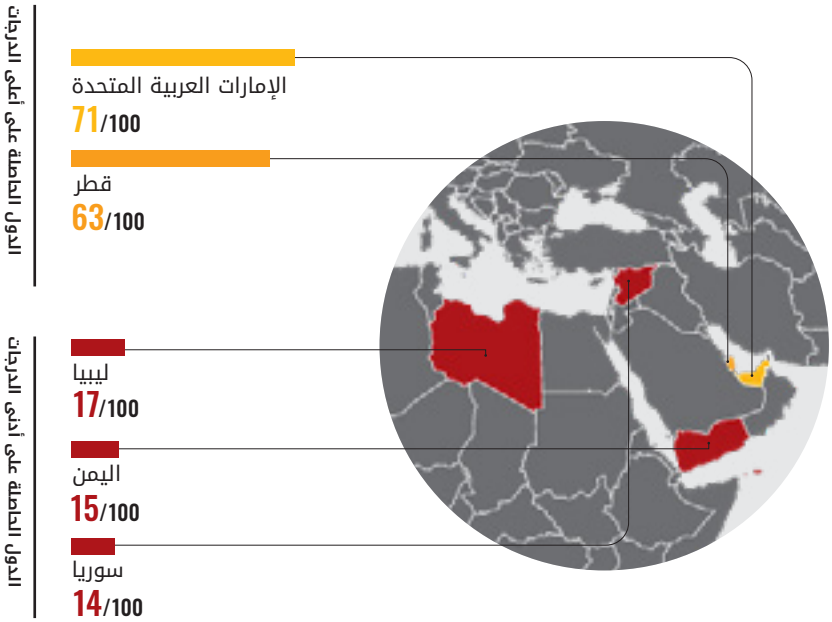

حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر الأداء الأفضل على الصعيد الإقليمي على مؤشر مدركات الفساد، حيث سجلتا 71 و63 على التوالي، بينما كانت ليبيا (17)، واليمن (15)، وسوريا (14) من بين الأسوأ أداءً.

في جميع أنحاء المنطقة، تركت سنوات من الفساد البلدان غير مستعدة بشكل يرثى له لمواجهة جائحة كوفيد-19 إذ افتقرت المستشفيات والمراكز الصحية إلى الموارد والتنظيم اللازمين للاستجابة بفعالية للموجة الأولى من الحالات. وعانت المستشفيات العامة من نقص الإمدادات والموظفين، حيث أصبح العديد من مقدمي الرعاية الصحية مرضى بشكل خطير. كما تراجعت الثقة في القطاع العام عندما أصبح من الواضح عدم وجود بروتوكولات جيدة لإدارة الأزمات، وأن الإدارات العامة كانت مستنفَدة للغاية بحيث لا يمكن إعادة تنظيمها بسرعة وكفاءة.

على الرغم من المكاسب الصغيرة التي حققها المجتمع المدني في العقد الماضي نحو بناء قوانين أقوى وأكثر استدامة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، فإن أزمة كوفيد-19 والتدابير الطارئة الناتجة عنها ألغت هذه الجهود بشكل أساسي، مما أعاد المنطقة سنوات إلى الوراء.

لا يزال الفساد السياسي أيضاً يمثل تحدياً في جميع أنحاء المنطقة. في العراق (21)، يحرم الفساد المترسخ في النظام الناس من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المأمونة، والرعاية الصحية، والكهرباء غير المنقطعة، وفرص العمل والبنية التحتية الملائمة.

من أجل المضي قدماً، تتمثل بعض أكبر التحديات في المنطقة، لا سيما خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19 ، في قضايا الشفافية والوصول العادل إلى علاجات ولقاحات كوفيد-19.

دول تحت المجهر

لبنان

بحصوله على 25 درجة، تراجع لبنان بشكل ملحوظ على مؤشر مدركات الفساد، حيث انخفض خمس نقاط منذ عام 2012. وكاد كوفيد-19 يشل الحكومة.

على الرغم من الاحتجاجات الحاشدة ضد الفساد والفقر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، لم تبدأ أي تحقيقات رئيسية في الفساد، ولم يخضع أي مسؤول عام للمحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحقيقات جارية بشأن انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020. وفي حين تم توجيه اتهامات إلى بعض كبار المسؤولين فيما يتعلق بالانفجار، لا تزال المساءلة محدودة.

ولا تزال المحاكم تفتقر إلى الاستقلالية، على الرغم من القوانين الجديدة التي سنها البرلمان لتعزيز القضاء ومعالجة قضايا استرداد الأصول. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من اعتماد قانون مؤخراً لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، فإن هذه الهيئة المتخصصة لم تُنشأ بعد.

لكن ثمة ما يدعو إلى الأمل، بما في ذلك اعتماد البرلمان أخيراً لقانون للمساعدة في معالجة قضايا الأموال القذرة؛ وهو مشروع قانون طال أمد انتظاره لتحسين الوصول إلى المعلومات، واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مؤخراً. توفر هذه التطورات فرصاً لتعزيز مكافحة الفساد.

في لبنان، تمثل جائحة كوفيد-19 وانفجار بيروت تحديات كبيرة لجهود مكافحة الفساد في البلاد.

الصورة: Hiba Al Kallas / Shutterstock.com

المغرب

برصيد 40 درجة، تراجع المغرب بنقطة واحدة على مؤشر مدركات الفساد منذ عام. خلال جائحة كوفيد-19، فرضت البلاد حالة الطوارئ التي أدت إلى تقييد الحركة وإغلاق الحدود الوطنية.

في حين اتخذت الحكومة تدابير استثنائية استجابة لحالة الطوارئ الصحية، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات العامة، فقد افتقرت هذه الإجراءات إلى الرقابة وسمحت بإعفاءات خاصة لم تخضع الحكومة للمساءلة عنها. تمتد هذه المبادرات إلى مجالات خارج نطاق الرعاية الصحية وتشكل مخاطر كبيرة من حيث سوء إدارة الأموال والفساد. كما كانت هناك انتهاكات عديدة لحرية التعبير والصحافة، بما في ذلك اعتقال وسجن الصحفيين الذين ينتقدون السلطات العامة، أو يحققون في قضايا الفساد، أو يسلطون الضوء على نقص الشفافية الحكومية.

في المغرب، يساهم الفساد في ضعف النظام الصحي وعدم وجود استجابة فعالة لجائحة كوفيد-19.

الصورة: posztos / Shutterstock.com

أفريقيا جنوب الصحراء

مع معدل عام قدره 32 درجة، تعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأضعف أداءً على مؤشر مدركات الفساد، مما يُظهر عدم حدوث تحسن يذكر عن السنوات السابقة ويؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

49

دولة **خضعت للتقييم**

32/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

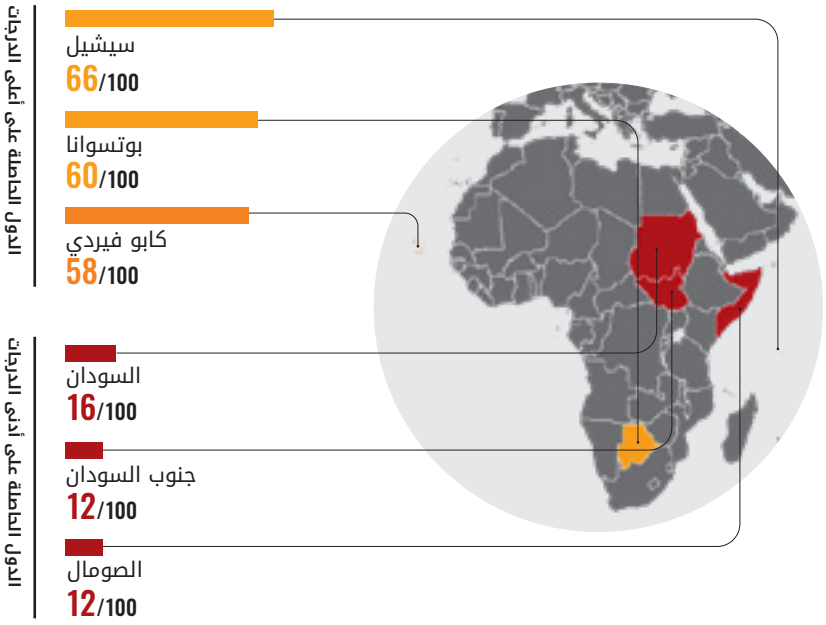

برصيد 66 درجة، تكسب سيشيل باستمرار أعلى الدرجات في المنطقة، تليها بوتسوانا (60) وكابو فيردي (58). ويأتي في ذيل المؤشر السودان (16)، والصومال (12)، وجنوب السودان (12).

في جميع أنحاء المنطقة، تسلط جائحة كوفيد-19 الضوء على الثغرات البنيوية في أنظمة الرعاية الصحية الوطنية، ومخاطر الفساد المرتبطة بالمشتريات العامة واختلاس أموال الطوارئ. أدت الصدمة الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة إلى احتجاجات ومعارضة في العديد من البلدان، بما في ذلك جنوب إفريقيا (44)، وأنغولا (27)، وزيمبابوي (24)، حول ارتفاع تكاليف المعيشة والفساد وسوء استخدام أموال الطوارئ على نطاق واسع. في جنوب إفريقيا، كشفت مراجعة نفقات كوفيد-19 عن المبالغة في الأسعار والاحتيال والفساد. وفي نيجيريا (25)، شجبت منظمات المجتمع المدني ما جاء في تقارير عن تكديس الدول للأدوية المستخدمة في علاج كوفيد-19 ودعت مؤسسات مكافحة الفساد إلى التحقيق في الادعاءات.

سجل ساحل العاج 36 نقطة على مؤشر مدركات الفساد، وقد تحسن بشكل ملحوظ، بمقدار تسع نقاط منذ عام 2013. إلاّ أن الأزمة السياسية التي أحاطت بإعادة انتخاب الرئيس الحسن واتارا، والتي تطورت إلى أحداث عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، تهدد بإعاقة التقدم. وبرصيد 19 درجة، تراجعت جمهورية الكونغو بشكل ملحوظ بسبع نقاط منذ عام 2012. يعكس هذا الأداء الفساد المستشري وإفلات النخبة السياسية في البلاد من العقاب. يوجد في جمهورية الكونغو إطار لمكافحة الفساد، لكن تنفيذه لا يزال ضعيفاً.

لعكس موقع المنطقة باعتبارها الأسوأ أداءً على مؤشر مدركات الفساد، يجب على الحكومات في إفريقيا جنوب الصحراء اتخاذ إجراءات حاسمة، لا سيما في تلك الاقتصادات التي أضعفها بالفعل الركود الاقتصادي المستمر الناجم عن كوفيد-19.

دول تحت المجهر

ملاوي

برصيد 30 درجة، تعتبر ملاوي متراجعة بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد، بسبع نقاط منذ عام 2012.

اكتسبت البلاد سمعة سيئة بـ "فضيحة بوابة النقد" عام 2013، والتي تنطوي على مستويات عالية من الفساد في القطاع العام واختلاس الأموال، ولا تزال البلاد تصارع الفساد.

كشفت مراجعة حكومية حديثة عن فساد في القطاع العام بأحجام فلكية، حيث يُزعم أن الحكومة السابقة سرقت ما يقدر بمليار دولار أمريكي.

تَعِد الحكومة الجديدة المنتخبة في حزيران/يونيو 2020 ببداية جديدة، حيث تجري بالفعل عدة تحقيقات في الفساد، وقامت ببعض الاعتقالات الرئيسية المرتبطة بفضيحة استيراد الإسمنت.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون تسليم قس بارز من ملاوي متهم بغسيل الأموال في جنوب إفريقيا اختباراً آخر لالتزام الدولة بمكافحة الفساد.

الصورة: MsTingak / CC BY-SA 3.0

لدى ملاوي فرصة لتقوية الحكم الرشيد وتعزيز جهود مكافحة الفساد لعكس آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد.

زامبيا

برصيد 33 درجة، تراجعت زامبيا بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد، حيث انخفض موقعها خمس نقاط منذ عام 2013. الفساد مستوطن في زامبيا ويؤثر على وصول الناس إلى الخدمات العامة الأساسية.

طبقاً لتقريرنا لعام 2019، دفع واحد من كل خمسة مواطنين زامبيين رشى لتلقي خدمات مثل الرعاية الصحية أو التعليم.

قد تُعزى المستويات المتصاعدة للفساد إلى عدم كفاءة نظام المشتريات العامة الوطني، الذي يعمل على خلفية ارتفاع الديون الخارجية وارتفاع مستويات الفقر.

سوف يدعم الالتزام الأقوى بإصلاحات المشتريات وفتح الفضاءات المدنية تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة، لكن الانتخابات العامة المقبلة ستحدد في النهاية ما إذا كان الفساد سيحظى بالأولوية في السنوات المقبلة.

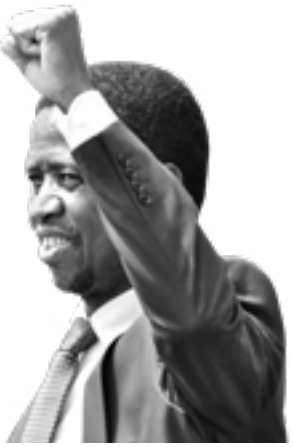

الصورة: Boris Mayer / Shutterstock.com

في زامبيا، سيدعم الالتزام بإصلاحات المشتريات تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي

مع معدل قدره 66 درجة، تعد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي المنطقة الأعلى أداءً على مؤشر مدركات الفساد، ولكنها تئن تحت ضغط هائل بسبب كوفيد-19.

31

دولة **خضعت للتقييم**

66/100

معدل الدرجات **في المنطقة**

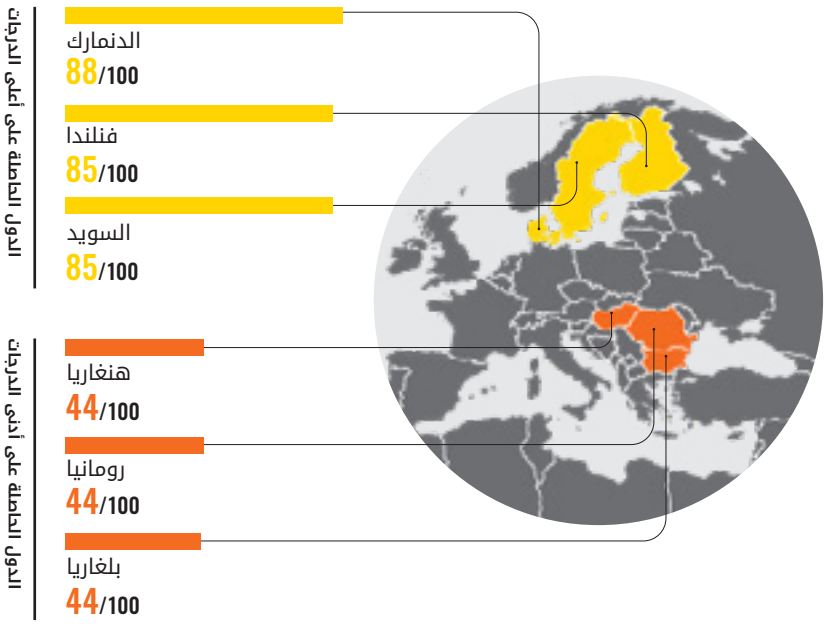

تحقق أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي أعلى الدرجات على مؤشر مدركات الفساد، حيث تأتي الدنمارك (88) في المرتبة الأولى، تليها فنلندا (85)، والسويد (85)، وسويسرا (85). بالمقابل، فإن الدول الأدنى أداءً في المنطقة هي رومانيا (44)، وهنغاريا (44)، وبلغاريا (44).

في جميع أنحاء المنطقة، فرضت جائحة كوفيد-19 ضغوطاً إضافية وغير متوقعة على أنظمة النزاهة في العديد من الدول، مما جعلها "أزمة سياسية تهدد مستقبل الديمقراطية الليبرالية". وقد اختبرت الجائحة حدود استجابة أوروبا للطوارئ، وفي كثير من الحالات، أخفقت البلدان في تحقيق الشفافية الكاملة والمساءلة. ففي النرويج (84)، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ التي تحدّت اللوائح الدستورية.

بعد حالات الطوارئ الدستورية في فرنسا (69)، وهنغاريا (44)، وإيطاليا (53)، وإسبانيا (62)، انتقدت المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية الحكومات بسبب فرضها لقيود كبيرة على حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب كوفيد-19، تم تأجيل الانتخابات في 11 دولة على الأقل من دول الاتحاد الأوروبي. كشفت جائحة كوفيد-19 عن قضايا خطيرة تتعلق بسيادة القانون في جميع أنحاء المنطقة، حيث زاد الفساد من إضعاف الديمقراطيات.

على الرغم من أن حزمة التحفيز الأوروبية الطموحة يمكن أن تكون مفيدة في استجابة الدول الأعضاء لكوفيد-19، فإن مثل هذه المبادرة مثقلة بالعديد من عمليات الشراء الكبيرة، والتي تخضع لمواعيد نهائية صارمة وعرضة للفساد المحتمل وتحديات النزاهة.

دول تحت المجهر

مالطا

برصيد 53 درجة، تراجعت مالطا بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد، حيث انخفض موقعها بسبع نقاط منذ عام 2015 وسجلت أدنى مستوى جديد على الإطلاق.

وفقاً لتقرير الاتحاد الأوروبي حول سيادة القانون في مالطا، "تم الكشف عن أنماط فساد عميقة أثارت مطالب عامة قوية بتعزيز القدرة بشكل كبير على معالجة الفساد وإجراء إصلاحات أوسع لسيادة القانون".

في عام 2019، سلّط تحقيق عام بمقتل الصحفية دافني كاروانا غاليزيا الضوء على فساد رفيع المستوى وأدى إلى استقالة رئيس الوزراء جوزيف موسكات.

اعتُقل مدير مكتب رئيس الوزراء السابق في أيلول/سبتمبر 2020 بسبب مخطط رشوة مزعوم لمساعدة ثلاثة أشخاص روس في الحصول على جوازات سفر مالطية كجزء من برنامج جوازات السفر الذهبية المثير للجدل في عام 2015.

بالإضافة إلى ذلك، وجد تقرير للمصرف المركزي الأوروبي نقاط خلل كبيرة في أكبر مصرف في مالطا، مما يحتمل أن يسمح بغسيل الأموال وأنشطة إجرامية أخرى.

تواجه مالطا تحديات فساد كبيرة وتعاني من واحدة من أشد حالات التراجع في سيادة القانون.

الصورة: Thomas Ellmenreich / Unsplash

بولندا

بتسجيلها 56 درجة، تراجعت بولندا بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد، حيث انخفض موقعها سبع نقاط منذ عام 2015.

دعم الحزب الحاكم في البلاد باستمرار الإصلاحات التي أضعفت استقلال القضاء. وأدى التآكل المطرد لسيادة القانون والرقابة الديمقراطية إلى خلق ظروف تساعد على ازدهار الفساد في أعلى مستويات السلطة.

خلال جائحة كوفيد-19، عدّل المجلس التشريعي الوطني وألغى مئات القوانين، مستخدماً الأزمة كغطاء للدفع بتشريعات خطيرة. كما حدّ البرلمان من الوصول إلى المعلومات للمواطنين والصحفيين وسمح بإنفاق عام لا يتسم بالشفافية فيما يتعلق بكوفيد-19 أدت محاولة لتأمين الإفلات من العقاب للمسؤولين الذين انتهكوا القانون فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، والقمع المفرط الذي مارسته الشرطة على المتظاهرين السلميين الداعمين لحقوق المرأة إلى زيادة حدة التوترات في البلاد، وكشفت نوايا الحزب الحاكم تعزيز قبضته على السلطة، على الرغم من تنامي الاستياء الشعبي.

وبمقاومة القادة السياسيين البولنديين للاتحاد الأوروبي في محاولته جعل سيادة القانون شرطاً للحصول على تمويل من الاتحاد، عرّضوا الديمقراطية والإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد للخطر.

في بولندا، يستغل القادة الحكوميون أزمة كوفيد-19 لتحقيق مكاسب سياسية، وتقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهود مكافحة الفساد.

الصورة: Lena Ivanova / Shutterstock.com

المنهجية

يقوم مؤشر مدركات الفساد بجمع البيانات من عدد من المصادر المختلفة التي توفر المدركات السائدة في أوساط الأعمال والخبراء في الدول حول مستوى الفساد في القطاع العام. ويتم اتخاذ الخطوات الآتية لحساب مؤشر مدركات الفساد:

1. اختيار مصادر البيانات. يجب أن يستوفي كل مصدر بيانات يُستخدم لإنشاء مؤشر مدركات الفساد المعايير الآتية للتأهل كمصدر صالح:

+ يحدد كمياً مخاطر أو مدركات الفساد في القطاع العام
+ يقوم على منهجية موثوقة وصحيحة
+ يأتي من منظمة حسنة السمعة
+ يسمح بالتنوع الكافي في الدرجات للتمييز بين البلدان
+ يصنف عدداً كبيراً من البلدان
+ ينظر فقط في تقييمات خبراء الدول أو أوساط الأعمال
+ يتم تحديثه بانتظام

يتم حساب مؤشر مدركات الفساد 2020 باستخدام 13 مصدراً مختلفاً للبيانات من 12 مؤسسة مختلفة كانت تجمع مدركات الفساد خلال العامين الماضيين.

2. معايرة مصادر البيانات على مقياس من 0 إلى 100. يتم إجراء هذه المعايرة عن طريق طرح متوسط كل مصدر في السنة الأساس من درجة كل بلد، ثم تقسيمه على الانحراف المعياري لذلك المصدر في سنة الأساس. يضمن هذا الطرح والتقسيم باستخدام معامِلات السنة الأساس أن تكون درجات مؤشر مدركات الفساد قابلة للمقارنة على أساس سنوي منذ عام 2012. بعد هذا الإجراء، يتم تحويل الدرجات المعيارية إلى مؤشر مدركات الفساد بضربها بقيمة الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد في عام 2012 (20) وإضافة متوسط مؤشر مدركات الفساد في عام 2012 (45)، بحيث تنسجم مجموعة البيانات مع مقياس مدركات الفساد المرقم من 0 إلى 100.

3. حساب المعدل. لكي يتم تضمين بلد أو إقليم في مؤشر مدركات الفساد، يجب أن تقوم ثلاثة مصادر على الأقل بتقييم ذلك البلد. ومن ثم يتم حساب درجة البلد على مؤشر مدركات الفساد على أنها متوسط جميع الدرجات المعيارية المتاحة لذلك البلد. ويتم جبر الدرجات إلى أعداد صحيحة.

4. الإبلاغ عن قياس عدم اليقين. تكون درجة مؤشر مدركات الفساد مصحوبة بمساحة معيارية للخطأ والثقة. وهذه تسجل التباين عبر مصادر البيانات المتاحة لبلد أو إقليم.

الحواشي

شاركوا معنا في إحداث التغيير

شاركونا آراءكم

تابعونا، وشاركوا بآرائكم وناقشوا الفساد مع أشخاص من سائر أنحاء العالم على وسائط التوصل الاجتماعي.

facebook.com/TransparencyInternational/
twitter.com/antikorruption/
linkedin.com/company/transparency-international/
instagram.com/Transparency_International/
youtube.com/user/TransparencyIntl/

وسّعوا معارفكم

زوروا موقعنا لمعرفة المزيد عن عملنا في أكثر من 100 بلد واشتركوا للحصول على آخر مستجدات نشاطنا في مكافحة الفساد.

transparency.org

تبرّعوا

تبرعاتكم ستساعدنا على تقديم الدعم للآلاف من ضحايا الفساد وستساهم في تطوير آليات وإجراء أبحاث جديدة عن الفساد. كما أنها ستُساعدنا على مساءلة الحكومات والشركات وحملها على الالتزام بوعودها. إن هدفنا هو بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً. وبمساعدتكم نستطيع تحقيق ذلك.

transparency.org/donate.

Transparency International
International Secretariat
Alt-Moabit 96, 10559 Berlin, Germany

Phone: +49 30 34 38 200
Fax: +49 30 34 70 39 12

ti@transparency.org
www.transparency.org

Blog: transparency.org/en/blog
Facebook: /transparencyinternational
Twitter: @anticorruption